نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــددان ٢٥٥ - ٢٥٦ يناير/كانون ثان - فبراير/شباط ٢٠١٠

في هذا العدد

وثيقة حماية الكرامة: جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان. ص٣

تقرير الحكومة الإسرائيلية وحكومة غزة لتنفيذ توصيات جولدستون. ص ٤

العراق

الانتخابات التشريعية: عودة لنهج الإقصاء. ص٥

السودان

انفصال الجنوب : التعامل الحاكم في تحديد مصير البلاد. ص٥

اليمن

حتى لا يكون وقف القتال في صعدة مجرد هدنة. ص٦

موريتانيا

تغليظ قانون مكافحة الإرهاب. ص٧

مصر

مجلس الشعب يعتمد أجندة تشريعية لا تتضمن إصلاحات سياسية. ص٨

المغرب

متابعة تنفيذ توصيات "الإنصاف والمصالحة". ص١٠

مكافحة الإرهاب مبادرات ومواجهات ص١٣

الشكاوى ص١١

أخبار المنظمات ص١٤

من نافذة حقوق الإنسان ص١٦

قراءة أولية لنتائج مناقشة التقارير الوطنية
لمصر وقطر والعراق في المجلس الدولي لحقوق الإنسان

ناقشت آلية المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورتها السابعة التقارير الوطنية المقدمة من حكومات مصر وقطر والعراق حول أوضاع حقوق الإنسان، وهي التقارير التي تناولت النشرة الإخبارية ملامحها الرئيسة في عددها السابق.

وفي الاستعراض الخاص بالتقرير الوطني **لمصر** شاركت في المناقشة ٥٣ دولة من الدول الأعضاء في المجلس وخارجه. وأشارت الحوارات التفاعلية إلى خمسة جوانب إيجابية هي: الجهود المبذولة للحد من ممارسة ختان الإناث، وتعزيز مشاركة المرأة في مجلس الشعب، ومشاريع الصرف الصحي، والالتزام بتوفير المياه الصالحة للشرب للمناطق الحضرية بنهاية العام ٢٠١٠، وبرامج محو الأمية وتعزيز تعليم حقوق الإنسان.

بينما ركزت الأسئلة والملاحظات المطروحة على استمرار حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨١، وقضايا التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال السري، واستمرار ختان الإناث، والتمييز ضد الأقليات الدينية، واعتقال واحتجاز المدونين، واستمرار الفجوة بين الجنسين في التعليم.

وتضمنت التوصيات المطالبة بوضع حد لحالة الطوارئ، والتجميد الاختياري لعقوبة الإعدام، والتحقيق في ادعاءات التعذيب، واتخاذ مزيد من الخطوات لمكافحة العنف ضد المرأة وملاحقة المعتدين، والقضاء على ختان الإناث، والتجريم الشامل لمظاهر الاتجار في البشر، ومقاضاة المتورطين في التحريض على الكراهية الدينية والعنف، ومظاهر التمييز على أساس ديني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإزالة الأحكام القانونية لمظاهر التمييز على أساس ديني، واتخاذ خطوات حازمة لضمان وجود صحافة حرة ومفتوحة بما في ذلك الإنترنت، وتعديل التشريعات التي تمنع أنشطة المنظمات غير الحكومية بما في ذلك قدرتها على جمع الأموال اللازمة، وإنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات، ودعوة المقرر الخاص المعني بالتعذيب لزيارة البلاد، والتصديق على ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب.

وتمثلت استجابة الحكومة المصرية في أنه لا يمكن تجنب حالة الطوارئ في الوقت الراهن، وأن عقوبة الإعدام لا تطبق إلا على الجرائم الخطيرة جداً، وأن معدل الإعدام في تناقص مستمر وأن المساواة بين الجنسين حق مطلق، ويتابع المجلس القومي للمرأة الالتزام القوي بالقضاء على ممارسة ختان الإناث، واعتبار حقوق الطفل على رأس جدول الأعمال الوطني،

نشرة إخبارية/ تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان
التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

وتخصيص ميزانية خاصة للأطفال في الميزانية العامة للدولة.

وفيما يتعلق باستعراض التقرير الوطني **لقطر**، شارك في المناقشة ٧٤ دولة من الدول الأعضاء في المجلس وخارجه، وأشارت الحوارات التفاعلية إلى أربعة انجازات هي: عدم تنفيذ أي عقوبة إعدام في العام الماضي، وافتتاح مركز للأمم المتحدة للتدريب والتوثيق، والانضمام لمعاهدات دولية لحقوق الإنسان والجهود المبذولة لحماية العمال المغتربين والمساواة بين الجنسين.

بينما ركزت الأسئلة والملاحظات التي طرحت عن الاتجار بالأشخاص، ومعاملة العمال المهاجرين، وعدم وجود تفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، وحماية حقوق المرأة وحقوق الطفل.

وتناولت التوصيات تجميد عقوبة الإعدام وتمكين الجميع على قدم المساواة من الحق في السكن، والتصديق على المواثيق والمعاهدات الدولية التي لم يتم التصديق عليها، وسحب التحفظات على الاتفاقية، وتعديل أو إلغاء القوانين التي لا توفر حماية كافية للمرأة وحقوق الطفل، وتعزيز حماية العمال المغتربين، وضمان حقوق العمال المهاجرين، والعمل مع منظمات المجتمع المدني.

وفي ظل الاستجابة الحكومية أعلنت الحكومة الانضمام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تتضمن القوانين الوطنية عقوبات غليظة ضد الاغتصاب والانتهاكات الجنسية، وأوضح الوفد القطري أنه تم تعديل قوانين العقوبات والعمل لتشمل جرائم الاتجار بالأشخاص، وأن الدستور القطري يتضمن حماية لحقوق العمال المهاجرين، وأن أربع هيئات قضائية تراقب حماية حقوق العمال، وأنه لا تمييز بين العمال الوطنيين والمهاجرين.

وفي الاستعراض الخاص بالتقرير الوطني **للعراق** شاركت في المناقشات ٥٧ دولة من الدول الأعضاء في المجلس وخارجه وأشارت الحوارات التفاعلية إلى سبعة جوانب إيجابية هي: نسبة مشاركة النساء في البرلمان، وإعداد خطة خمسيه لتعزيز حقوق الإنسان، وإنشاء وزارة لحقوق الإنسان، وجهود معالجة الأوضاع في السجون، والالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية، وتشريع إنشاء مفوضية حقوق الإنسان، والمصادقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيتا القضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة

بينما ركزت الأسئلة والملاحظات استفسارات تتعلق بإعادة فرض عقوبة الإعدام، ووقوع جرائم تعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية، ووجود مراكز احتجاز غير رسمية والقتل بدافع الشرف وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب، والتهديدات وأعمال العنف ضد الأقليات الدينية والعرقية واللغوية والهجمات وأعمال القتل للمثليين، وانتهاك حرية الصحافة.

وتضمنت التوصيات الموجهة للوفد العراقي التجميد الاختياري لعقوبة الإعدام، وإخضاع كافة مراكز وأماكن الاحتجاز لسلطة الحكومة، والعمل من أجل القضاء على الاعتقال التعسفي وضمان الشفافية في جميع الأحكام والتحقيق في جميع جرائم انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما التعذيب، وتعزيز التدابير الرامية لحماية حقوق الأقليات واتخاذ خطوات لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين، ووضع حد للترهيب والانتهاكات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإلغاء الأعذار المخففة في جرائم الشرف، وتوجيه الدعوة للمقرر الخاص المعني بالتعذيب لزيارة البلاد.

وقد تمثلت الاستجابة الرسمية العراقية في: التمسك بالإبقاء على عقوبة الإعدام نظرا للظروف الاستثنائية في العراق، مع خضوع جميع أحكام الإعدام للضمانات القانونية، وعدم التعويل على الاعتراف في حالة عدم وجود أدله أخرى، والعمل على إلغاء الأعذار المخففة لدوافع الشرف، وأحاط الوفد العراقي المجلس علماً بأن ذلك ألغى فعلياً في إقليم كردستان، واعتماد قانون وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص وإنشاء ٤ مراكز لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، وملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب.

تستند هذه القراءة الأولية لمناقشة التقارير الوطنية للبلدان العربية الثلاثة على ملخص غير رسمي صادر عن الأمم المتحدة، ورغم أنه يفي بالصورة العامة للملامح الرئيسة لمناقشة التقارير والتوصيات الصادرة عن المشاركين إلا أنه لا يعبر عن "تضاريس" تلك المناقشات على النحو الذي عبرت عنه البيانات الأولى التي صدرت عن منظمات غير حكومية.

وتعكف المنظمة على إعداد دراسة تحليلية متعمقة للمناقشات والتوصيات التي قبلت بها الدول الثلاث، وتلك التي رفضها، أو وعدت بالنظر فيها والتي سوف تستغرق وقتاً طبقاً للمسارات التي تحددها آلية المراجعة الدورية الشاملة.

حماية الكرامة
جدول أعمال من أجل حقوق الإنسان

انتهت اللجنة الدولية رفيعة المستوى من إعداد التقرير المرحلي بشأن مهمتها لإعداد مسودة الإعلان العالمي للكرامة الإنسانية، وقد أحسنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بمبادرتها لوضع هذه الوثيقة المهمة موضع نظر المهتمين في الندوة الإقليمية التي ستعقد يوم ٢٢ فبراير/شباط بالدوحة.

تنطلق الوثيقة من استخلاص شجاع يوضح أنه على الرغم من الإنجازات المهمة منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، فإن المجتمع الدولي يجد نفسه اليوم في أزمة حقيقية لحقوق الإنسان في ظل عدم وجود جدول أعمال واضح للعمل.

وتوضح الوثيقة أن الفجوة بين التطلعات الكبيرة لحقوق الإنسان والواقع المرير على الأرض وبين قانون حقوق الإنسان وتنفيذه، وبين الكلام المنمق عن الحكومات وغياب الإرادة السياسية للوفاء بوعودها هي المشكلة الرئيسة، وأن تضييق هذه الفجوة يمثل التحدي الرئيس في عصرنا.

وتجعل الوثيقة من الكرامة الإنسانية محورها، فبينما جميع حقوق الإنسان تجد المبررات الأخلاقية والفلسفية في الكرامة الإنسانية، فليس كل انتهاك أو حرمان من حقوق الإنسان يشكل اعتداء على كرامة الإنسان، والتي تتسم بالعجز، والإذلال، والتجريد من الإنسانية، وتتكون هذه النواة من الحقوق المدنية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية.

وتخلص الوثيقة إلى أنه يجب أن ينتقل القانون الدولي من نموذج المسئولية الحصرية للدولة إلى "نهج القرن الحادي والعشرين" للمسئولية المشتركة لجميع الجهات الفاعلة من أجل الاستجابة إلى كل من الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها، وإلى الحاجة إلى إشراك العناصر الفاعلة غير الحكومية.

وترى الوثيقة أن المسئولية المشتركة لا تشمل فقط المساءلة عن الأفعال التي تنتهك حقوق الإنسان، ولكن أيضاً الإجراءات الإيجابية الرامية إلى الوفاء تدريجياً بحقوق الإنسان، وينبغي أن تمتد مسئولية الحماية لتشمل كافة الاعتداءات على كرامة الإنسان، **وعلى رأس ذلك الفقر المدقع، والأنماط الدائمة لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والآثار السلبية لتغير المناخ العالمي.**

في **مقترحاتها للتصدي لفجوة التنفيذ** تخلص الوثيقة لما يلي: يتحتم على المجتمع الدولي إغلاق، أو على الأقل تضييق فجوة التنفيذ بين الالتزامات القانونية والسياسية للحكومات والمجتمع الدولي إلى حد كبير، وتعزيز احترام وحماية وإدراك حقوق الإنسان، إذ إن الحالة المتناقضة على أرض الواقع هي التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن ينتقل التركيز على وجه السرعة من وضع المعايير والرصد إلى الحماية الحقيقية وتنفيذ وتقوية حقوق الإنسان، والوقاية الفعالة من انتهاكات حقوق الإنسان.

ويجب إنشاء الهيئات القضائية وغير القضائية في مجال تنفيذ حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على وجه خاص في كل الدول، وينبغي أن تكون هذه المؤسسات مستقلة وذات ولاية واسعة بقدر الإمكان من أجل منع ومكافحة الانتهاكات وضمان التنفيذ المحلي للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ولبناء نظام وطني فعال لحماية حقوق الإنسان يجب **إنشاء صندوق عالمي لدعم وتعزيز نظم حماية حقوق الإنسان الوطنية** التي تشمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للشرطة والسجون والمحاكم.

ويجب أن تعتمد الشركات العالمية خطط عمل ذات أهداف ومعالم واضحة، تهدف إلى احترام وإدراك حقوق الإنسان.

ويجب أن تنشأ **محكمة دولية مستقلة تماماً لحقوق الإنسان**، كنظير لمجلس حقوق الإنسان، يناط بها الحماية القضائية لحقوق الإنسان ضد المكلفين بالواجبات.

ويجب أن تكون هذه المحكمة الدولية ذات طبيعة دائمة بموجب معاهدة متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة وأن تكون مختصة بالبت بطريقة نهائية ملزمة في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء وتقديم تعويضات كافية للضحايا.

فلسطين
تقريرا الحكومة الإسرائيلية وحكومة حماس حول تقرير جولدستون

قدمت كل من سلطات الاحتلال الإسرائيلية والحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة "حماس" تقريرهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩، والذي طالب قوات الطرفين بإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية بشأن ما أورده تقرير بعثة مجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي "جولدستون" بارتكاب جرائم حرب خلال العدوان على غزة والتي استشهد فيها ١٣٨٧ فلسطينياً أغلبهم مدنيون.

وقد جاء في خلاصة التقرير الإسرائيلي أن "العملية العسكرية" في غزة كانت بمثابة استجابة ضرورية للحد من فعالية آلاف الصواريخ والقذائف التي تطلق عليها من قطاع غزة، وأن العملية العسكرية كانت معقدة، وحدثت بها بعض الأخطاء في الحسابات، إلا أن هذا لا يعني وقوع انتهاكات للقانون الدولي.

وأشار التقرير الإسرائيلي إلى بدء الجيش الإسرائيلي تحقيقات في ١٥٠ حادث، بالإضافة إلى فتح ٣٦ تحقيقاً جنائياً واتخاذ إجراءات تأديبية وجنائية، فتم توجيه اللوم إلى ضابطين أحدهما برتبة جنرال والآخر برتبة كولونيل لإجازتهما قصف منطقة مكتظة بالسكان في غزة بالمدفعية مما أسفر عن إصابة إحدى مقار الأمم المتحدة.

ومن جانبها رفضت حماس ما ورد في تقرير الأمم المتحدة بارتكابها جرائم حرب أثناء العدوان العسكري الذي لحق بقطاع غزة، وأن مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين في هجمات صاروخية خلال الهجوم الإسرائيلي بين ٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٨ و١٨ يناير/كانون ثان ٢٠٠٩ كان مجرد حادث وأنها كانت تستهدف المنشآت العسكرية للاحتلال.

وقد أثار التقريران العديد من ردود الأفعال، فقد شكك الأمين العام للأمم المتحدة في التزام إسرائيل وحماس بالمعايير التي طالب بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وانتقدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية التقرير الإسرائيلي، وقالت إن "إسرائيل تزعم أنها تُجري تحقيقات تتمتع بالمصداقية والنزاهة، لكنها إلى الآن أخفقت في إثبات هذا"، وأن "هناك ضرورة لتحقيق مستقل لفهم سبب مقتل الكثير من المدنيين على هذا النحو، ولتوفير العدالة لضحايا الهجمات غير القانونية"، وأن "التحقيق العسكري لم يلتفت إلى أدلة مهمة مثل بقايا قنبلة تم إطلاقها جواً وتم العثور عليها في طاحونة البدر على مشارف جباليا"، حيث أنكرت إسرائيل استهداف الطاحونة من الجو على النحو الذي أشارت إليه بعثة الأمم المتحدة، إلا أن تسجيل فيديو رصد بقايا قنبلة جوية إسرائيلية طراز إم كيه ٨٢ زنة ٥٠٠ رطل في الطاحونة المحطمة، بينما يؤكد القائمون على نزع الألغام من الأمم المتحدة أنهم نزعوا فتيل القنبلة.

ووصفت منظمة العفو الدولية الرد الإسرائيلي بأنه "غير كاف تماماً"، وأن"التحقيقات التي أجرتها إسرائيل لا تفي بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستقلالية والنزاهة والشفافية والسرعة والفاعلية".

وشكك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مصداقية التحقيقات التي أجرتها السلطات الإسرائيلية والتي أخفقت في تطبيق المعايير الدولية، حيث لا تلبي متطلبات القانون الدولي أو تقرير جولدستون أو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن عدداً من الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي كانت نتيجة لقرارات رسمية أصدرتها السلطات المدنية والعسكرية الإسرائيلية على أعلى المستويات، ومن ثم فإنه يجب التحقيق مع من وضع السياسة الرسمية ونفذها.

وأكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن النظام الإسرائيلي لا يفي بالمعايير الدولية اللازمة لتحقيق العدالة، وأن الطبيعة الهرمية للجيش، وعدم فعالية الطريقة التي يتم فيها إجراء التحقيقات وعدم وجود إشراف مدني جميعها عوامل تؤدي إلى تقييد أية إجراءات لتحقيق العدالة، وأن الفلسطينيين لن يصلوا إلى العدالة من خلال النظام القانوني الإسرائيلي.

وترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن "إسرائيل" لا تتوفر لها النية لإجراء تحقيقات نزيهة وجدية تتفق ومعايير القانون الدولي، خاصة وأن القوانين الإسرائيلية تقيد وصول الفلسطينيين إلى المحاكم التماسا للإنصاف والعدالة، فضلاً عن مجموعة القوانين والإجراءات التي تبنتها منذ بدء الانتفاضة الثانية والتي تعفي إسرائيل من دفع تعويضات عن الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية.

العراق
الانتخابات التشريعية .. وعودة نهج الإقصاء

أبدى بعض المراقبين للوضع في العراق آمالاً في احتمال أن تشكل الانتخابات البرلمانية المقبلة باباً للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد منذ وقوعها في براثن الاحتلال الأمريكي في مارس/آذار ٢٠٠٣، وأن تؤسس هذه الانتخابات لمرحلة انتقالية حقيقية، قد تسهم في إنهاء النزاع الأهلي الذي أذكاه الاحتلال، وتعيد اللحمة لأبناء البلد الواحد.

فبعد التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، والتي ألغت العمل بالقائمة المغلقة التي تمنح القوى الحليفة للاحتلال الهيمنة التامة على مقاليد الحكم، وبعد تبني العمل بنظام القائمة المفتوحة الذي ربما يتيح قدراً لا بأس به من المشاركة لأبناء البلاد، صادرت هيئة اجتثاث البعث على هذه الاحتمالات بقراراتها بمنع أكثر من ألف من المرشحين من المشاركة في الانتخابات من بين ٦٥٠٠ مرشح، وذلك على صلة بالقانون الذي أقره الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر"، والذي يفترض أن العمل به قد انتهى في مطلع ٢٠٠٨ بصدور قانون العفو الذي كان مفترضاً أن ينهي حقبة سلبية في تاريخ البلاد، تأسست على الإقصاء، وأدخلت البلاد في موجة من العنف الأهلي.

وقد استهدفت إجراءات هيئة اجتثاث البعث بالأساس غالبية المرشحين العلمانيين الذين قد يشكلون منافساً للقوى والكيانات ذات الطابع الديني التي باتت تتصدر الساحة العراقية على أساس التقسيمات المذهبية والعرقية والطائفية التي أوجدتها سياسات الاحتلال الأمريكي، والتي جاءت تصريحات نائب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" خلال زيارته الأخيرة للعراق لتؤكد دعم الإدارة الأمريكية لهذه الإجراءات التي تعد انتهاكا فاضحا للحق في المشاركة ومبادئ الديمقراطية التي سبق أن استخدمتها الولايات المتحدة لتبرير غزوها للعراق.

ويبدو أن هيئة اجتثاث البعث ترغب في إعادة وتيرة النزاع الأهلي الدامي إلى وتيرته السابقة التي يشهدها منذ العام ٢٠٠٥، وهو النزاع الذي منح هذه القوى وجوداً سياسياً بين أطياف الشعب العراقي لطالما افتقدته، وأسهم في تخفيف الضغوط عن الاحتلال الأمريكي وساعد على استمراره، كما جعل العراق ساحة مفتوحة للأطماع الإقليمية وتصفية خلافات وثارات بلدان الجوار. حيث اتجهت إجراءات هذه الهيئة من جديد لتنال بصفة رئيسة من العرب السنة، بما يعيد للأذهان أثار الإقصاء السياسي وسياسات التطهير المذهبي في المناطق والأحياء خلال تلك السنوات، والتي دفعت بخمسة ملايين عراقي للجوء والنزوح.

وفشل البرلمان المنتهية ولايته في التوصل إلى حل بشأن هذه الإشكالية بعد أن فشل مسبقاً في تشكيل ما يمسى بهيئة العدالة والمساءلة لتحل قانوناً محل هيئة اجتثاث البعث، وعلى الرغم من حكم الهيئة التمييزية الذي قضى ببطلان قرارات الهيئة، قبل أن تتراجع المحكمة لتؤيد قرار استبعاد أبرز قياديي الفئات المستبعدة.

السودان
انفصال الجنوب .. العامل الحاكم في تحديد مصير البلاد

استمرت الخلافات بين شريكي الحكم في السودان على نحو متزايد، وفاقم من المخاوف من عودة شبح القتال بين طرفي اتفاق سلام الجنوب، حيث تصاعدت التحذيرات الدولية من مغبة استمرار الخلاف واحتمالات تجدد الصراع، وخاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع عقدها في أبريل/نيسان المقبل، وتحركات الطرفين لحشد أنصارهما على الجانبين استعداداً للاستفتاء الحاسم على مصير جنوب السودان في يناير/كانون ثان ٢٠١١.

وقد لف برود نسبي الأزمة السودانية بعد تراجع "سلفا كير ميارديت" زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس الحكومة الانتقالية في جنوب البلاد عن الترشح لموقع رئيس الجمهورية في مواجهة الرئيس "عمر البشير"، والاكتفاء بترشيح نفسه رئيساً لحكومة الجنوب، مع تقديم مرشح آخر للحركة من أبناء الشمال هو "ياسر عرمان" نائب الأمين العام للحركة، بجانب ثمانية آخرين من مرشحي المعارضة، يتقدمهم السيد "الصادق المهدي" زعيم حزب الأمة المعارض.

إلا أن هذا البرود لم يقلص من المخاوف بشأن الاستعدادات التي تواصل الحركة الشعبية وحكومة الجنوب القيام بها للتمهيد للانفصال بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير للجنوب، لا سيما في ظل الخلافات بشأن التعداد السكاني لمناطق الجنوب والجنوبيين المقيمين شمالاً وخارج

البلاد.

وتتزايد وتيرة المخاوف منذ التصريحات التي أدلى بها زعيم الحركة الشعبية في نوفمبر/تشرين ثان الماضي والتي تحث الجنوبيين على التصويت لصالح الانفصال، وكذا في ضوء تجدد المعارك القبلية في الجنوب، والتي أودت بحياة ١٣٩ شخصاً في الأسبوع الأول من يناير/كانون ثان ٢٠١٠، بعد أن أفضت لمقتل ٢٥٠٠ شخص خلال العام ٢٠٠٩ فقط، وتتخذ وتيرة متزايدة يخشى أن تعيد شبح الحرب الأهلية في ظل تبادل الاتهامات حول دعم المعارضة لطرفي الحكم على الجانبين.

وأدت هذه الاشتباكات المتكررة في الجنوب إلى جذب الانتباه بعيداً عن إقليم دارفور غربي البلاد، لا سيما بعد أن أدت إلى نزوح ٣٥٠ ألف شخص في الجنوب، وعلى حافة تجدد النزاع بسبب الصراع على موارد المياه والرعي التي انخفضت في ظل الظروف المناخية الحالية، فضلاً عن المشاكل التي لا تزال ترافق مساعي استكمال العودة الطوعية للنازحين الجنوبيين إلى مناطقهم الأصلية.

كما شهدت البلاد تجربة انتخابية سلبية، وتمثل ذلك في انتخابات اتحاد المحامين السودانيين، والتي شابتها مخالفات جسيمة في تسجيل الناخبين وخلال أعمال الجمعية العمومية للاتحاد ومجريات التصويت، وهو ما أثار موجة إضافية من التشاؤم نحو التجربة الانتخابية المقبلة، والتي يفترض أن تشكل باب الأمل للخلاص من المأزق المتعدد الأبعاد الذي تعانيه البلاد.

اليمن
حتى لا يكون وقف القتال مجرد هدنة

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الحكومة اليمنية والحوثيين في إقليم صعدة، وأعربت المنظمة عن أملها في أن يكون وقف النار مقدمة لتسوية شاملة وجدية للأسباب التي أدت لاندلاع ست جولات من الصراع، والذي جرى أقلمته في جولته الأخيرة بدخول السعودية على خط القتال ودخول إيران على خط الاشتباك اللفظي، ليحمل الصراع في صعدة سمات أكثر خطورة من التمرد الفئوي المحدود إلى النزاع العسكري القابل للتمدد والاتساع عبر الحدود، ويهدد بطبيعة تداخل تكوينات أطرافه القبلية وانتماءاتهم المذهبية بما هو أكثر.

وقد امتزج استمرار الصراع بين الحكومة والحوثيين في صعدة مع بلوغ الاحتقان والتوتر في الجنوب منحنى الخطر، إذ بات أبناء الجنوب يستبعدون أن تتخلى الحكومة عن منطق المنتصر الذي تعاملت به مع قضايا الجنوب منذ العام ١٩٩٤، لا سيما وأن كلفة رد الحقوق والالتزام بالمساواة وتكافؤ الفرص بين مواطني البلاد شمالاً وجنوباً أصبحت أكثر كلفة بمرور الوقت، بينما تردت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في اليمن على نحو باتت فيه حكومة البلاد أكثر اعتماداً على المساعدات الدولية وأكثر إلحاحاً في طلبها.

وفي هذا الخضم، جاء مؤتمر لندن الذي رحبت الحكومة اليمنية بانعقاده ليدفع بأزمات اليمن باتجاه التدويل، وخاصة بعد التوسع في ملاحقة الجماعات المتشددة في البلاد استجابة لمطالب دولية بملاحقة تنظيم القاعدة، بعد أن ترامت الاتهامات إلى اليمن كملجأ لتدريب النيجيري "عمر الفاروق عبد المطلب" المتهم بمحاولة تفجير طائرة ديترويت، والتي فشلت على يد المنفذ، لا على يد أجهزة الأمن الأمريكية.

وفي خضم ذلك اتسعت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، فجرى تشريد عشرات الآلاف في صعدة ومحافظات أخرى مجاورة نتيجة استمرار القتال ومن دون معلومات واضحة عن حجم الخسائر في الأرواح وخاصة بين المدنيين غير المنخرطين في القتال، وسقط قتلى في غارات جوية جرى شنها على ما يوصف بمعاقل المتشددين بدعوى ملاحقة تنظيم القاعدة، ولم تجر التحقيقات اللازمة للكشف عن حقائقها وخاصة في سياق المعلومات حول سقوط أبرياء فيها، ونالت الاعتقالات في الشهور الثلاثة الأخيرة من ثلاثة آلاف شخص، لا يزال قرابة المائة منهم في الاحتجاز، واحتجز أشخاص بمعزل عن العالم الخارجي وبقوا لشهور في عداد المختفين قسرياً حتى اتضح أنهم بقبضة السلطات التي شرعت في محاكمتهم بقوانين استثنائية، وجرت محاكمات لا تنطبق عليها المعايير الأساسية للعدالة، وصدرت عنها عقوبات مغلظة لا تتفق ونوايا إصلاح الأوضاع.

وقد يقود الوضع الراهن لتفكيك الخريطة اليمنية وتحويلها إلى صومال أو أفغانستان جديد، في ظل العوامل الأخرى

مثل الأمية والفقر والبطالة وغياب تكافؤ الفرص وضعف التحديث، جنباً إلى جنب مع ضعف معدلات التنمية ونمو السكان بمعدلات مرتفعة.

وبينما تؤكد الحكومة أن المشكلة الاقتصادية هي السبب الأكبر لجميع المحن، وخاصة الفقر والبطالة، بما يشكل تربة خصبة للتشدد، وهو الأمر الذي سيبقى تحدياً خطيراً ما لم تقدم مساعدات كبيرة وعاجلة، وتذهب المعارضة إلى اتهام الحكم بالعمل على استغلال هذه الضغوط لجذب الدعم الدولي بغض النظر عن تداعيات ذلك، وإن بلغت حد تدويل الأزمات.

وقد حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخراً من أن الأوضاع الإنسانية في شمال اليمن أسوأ من أي وقت مضى، وما لم يتخذ إجراء فوري لمواجهة هذا الوضع فإن شمال اليمن قد ينزلق إلى براثن أزمة إنسانية طويلة الأمد.

موريتانيا
تغليظ قانون مكافحة الإرهاب

صادق مجلس النواب في ٥ يناير/كانون ثان على تعديلات جديدة على قانون مكافحة الإرهاب ٢٠٠٥ وسط رفض نواب المعارضة للنص الجديد لأنه ينطوي على انتهاكات كبيرة للحريات.

وتسمح التعديلات للشرطة بالتنصت على المحادثات الهاتفية للأفراد واقتحام المنازل في أي وقت خلافاً للقانون السابق، الذي يمنع التفتيش الأمني بعد العاشرة ليلاً، كما يسمح باعتقال المشتبه بهم دون محاكمة لمدة تتجاوز أربع سنوات، كما تعطي لمحاضر الشرطة صبغة قانونية غير قابلة للطعن، وتنص على إمكانية محاكمة الأحداث بتهم تتعلق بالإرهاب وإعفاء المتعاونين أثناء التحقيق من المتابعة، والسماح للأجهزة الأمنية بتبادل المعلومات مع الدول الأخرى.

ودافعت الحكومة عن التعديلات الجديدة باعتبارها تسد الثغرات الموجودة في قانون مكافحة الإرهاب. وقال وزير الدفاع "إن القانون الجديد يلبي المتطلبات التشريعية وملاءمتها مع متطلبات التصدي المناسب لهذا الخطر الداهم".

فيما أعلن زعيم المعارضة وتجمع القوى الديمقراطية "أحمد ولد دحاح" أن "موافقة النظام على هذا القانون ستعزز الدكتاتورية والظلم أكثر مما ستخدم محاربة الإرهاب". وأضاف أن التشريع الجديد يفتح الباب لإرهاب المواطنين، ليس فقط بتسجيل مكالماتهم الهاتفية، لكن أيضا بالقيام بتفتيش المنازل في أي وقت بدون أي سند قانوني. كما أعلن رئيس حزب اتحاد القوى التقدمية "محمد ولد مولود" عن تحفظاته حول القانون الجديد، وقال إنه لا يهدف إلى سد الثغرات، بل يفتح الباب لما نسميه 'إرهاب الدولة' الذي ينتهك المقومات الأساسية للديمقراطية.

وبهذه التعديلات تسير موريتانيا على خطى أغلب الدول العربية التي شددت من قوانينها لمكافحة ما تسميه "إرهابا"، رغم تصاعد الدعوة العالمية لمراجعة إجراءات مكافحة الإرهاب على نحو يكفل احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

ليبيا
القيادة الليبية ترفض إطلاق سجناء مبرئين

رفض الزعيم الليبي "معمر القذافي" إطلاق سراح أكثر من ٣٠٠ سجين ممن سماهم "إرهابيون من القاعدة" رغم صدور أحكام ببراءتهم، وجاء في أسبابه التي أوضحها خلال مؤتمر الشعب العام في ٢٨ يناير/كانون ثان ٢٠١٠، أن إطلاق سراحهم سيسمح لهم بالعودة إلى العنف ونشر الرعب في البلاد، كما عزا رفضه إلى أن ذوى الضحايا الذين قتلوا على أيديهم قد يلجئون للأخذ بالثأر.

وكان وزير العدل "مصطفي عبد الجليل" قد عبر خلال المؤتمر عن رغبته في الاستقالة من منصبه بسبب العراقيل التي يواجهها، ومن بينها على الخصوص عجزه عن الإفراج عن السجناء الـ ٣٠٠ الذين تم تبرئتهم أو أتموا عقوبة السجن المفروضة عليهم. وفي المقابل تم الإفراج عن سجناء محكوم عليهم بالإعدام رغم معارضته ذلك ودون موافقة عائلات الضحايا.

وكانت شخصيات حقوقية في مؤسسة القذافي العالمية التي يترأسها نجل الرئيس "سيف الإسلام القذافي" قد طالبت في نوفمبر/تشرين ثان الماضي بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين، ودعا "محمد العلاقي" الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان بالمؤسسة النائب العام إلى تفعيل صلاحياته القانونية للإفراج عن المئات من الأبرياء في السجون.

من ناحية أخرى استمر تأخير صرف تعويضات للمفرج عنهم في سياق ما

عرف بالمصالحة الوطنية (٢٠٠٧) التي تتيح تعويضاً قدره ٣٠٠٠ دينار عن كل شهر سجن لكل مفرج عنه لم تتم تسوية وضعه الوظيفي أو يصنف كعاطل عن العمل، و٢٠٠٠ دينار لمن تم تسوية وضعه الوظيفي، وكانت الدولة اعترفت أنهم سجنوا دون وجه حق، وقضوا عقداً من الزمان أو يزيد خلف القضبان.

إلا أن اعتراض المنسق العام للقيادات الشعبية "الزناتي محمد الزناتي" على قيمة التعويضات وتقديمه لعرض بديل أجل تسوية الملف.

ووجه المفرج عنهم مذكرة إلى "سيف الإسلام القذافي" في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ ينتقدون فيها موقف المنسق العام للقيادات الشعبية بشأن عدم صلاحيته في التدخل في ملف المصالحة الوطنية الخاص بالمفرج عنهم الذين يقدر عددهم بـ ٣٤٠٠ سجين.

وتدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الليبية إلى إعادة النظر في الإجراءات اللازمة للإفراج عن السجناء المحتجزين رغم صدور أحكام بالبراءة أو من قضوا مدة عقوباتهم، وإعادة النظر في إجراءات صرف التعويضات في إطار المصالحة الوطنية المعلنة للذين أفرج عنهم.

مصر
اللجنة الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة تناقش تقرير مصر

ناقشت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في ٥ فبراير/شباط تقريري مصر الدوريين السادس والسابع، وإجرائياً وجهت اللجنة الشكر إلى الدولة للالتزام بالمعايير التوجيهية الخاصة بإعداد وكتابة التقارير، كما أعربت عن تقديرها لمشاركة المجالس القومية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية والمجلس القومي للمرأة في إعداد التقرير، وموضوعيا أثنت اللجنة على الدولة لسحب تحفظها على الفقرة الثانية من المادة التاسعة. وعلى قرار تخصيص ٦٤ مقعدا (نظام الكوتة) للمرأة في مقاعد مجلس الشعب بعد تعديل قانون الانتخابات، كما أثنت على مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

ومن ناحية ثانية وجهت اللجنة عدداً من الانتقادات إلى الحكومة المصرية، من بينها استمرار التحفظ على المادتين (٢) و(١٦) من الاتفاقية، وانتقدت عدداً من القوانين التمييزية من بينها قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية التي لا تساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق، وأعربت عن قلقها من استمرار عدم الوعي الكافي بالاتفاقية في مختلف المؤسسات الحكومية بما فيها السلطة القضائية، وعدم تفويض مكتب الشكاوى التابع للمجلس القومي للمرأة للتحقيق في الشكاوى الواردة إليه لضمان وصول المرأة إلى العدالة، كما انتقدت اللجنة استمرار الممارسات والتقاليد والقوالب النمطية فيما يتعلق بأدوار ومسئوليات وهوية كل من المرأة والرجل والتي تكرس التمييز ضد المرأة، واستمرار الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام، والتي تشجع التمييز وتقوض مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

كذلك انتقدت اللجنة بشدة تنامي أشكال العنف ضد المرأة، واستمرار الصمت عن هذا العنف والإفلات من العقاب، خاصة وأن المادتين ١٧ و ٦٠ من قانون العقوبات، تعفيان الجناة من العقاب (الظروف المخففة للعقاب)، وانتقدت عدم توفر البيانات والمعلومات عن مدى انتشار العنف ضد النساء وأشكاله المختلفة وأسبابه الجذرية، كما انتقدت انتشار ظاهرة الاتجار في الأفراد، وعدم توفر معلومات بشأن مضمون مشروع قانون مكافحة الاتجار بالأفراد، وانتشار ما يعرف "بالزواج السياحي" أو الزواج المؤقت" للفتيات، واللذين عادة ما يكونان من الأسر الفقيرة في المناطق الريفية، كما انتقدت اللجنة عدم امتداد نظام "الحصة" الذي اتخذته الدولة لتعزيز مشاركة المرأة في مجلس الشعب إلى مجلس الشورى، كما انتقدت عدم وجود إحصاءات أو بيانات عن اعتلال الأمهات وضعف خدمات الصحة الإنجابية خاصة في المناطق الريفية، ونقص المعلومات عن قضايا الصحة والتعليم، العمل والعمالة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية خاصة في المناطق الريفية، واستمرار ظاهرة ختان الإناث.

وعلى صلة بحقوق المرأة فوجئ المجتمع المصري إثر مناقشة "السيداو" بقرار الجمعية العمومية الطارئة لمجلس الدولة في منتصف شهر فبراير/شباط، برفض عمل المرأة قاضية بمحاكم مجلس الدولة، وهو القرار الذي أثار موجة من الاستياء من جانب منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المعنية، ورغم أن "المجلس الخاص" بمجلس الدولة الذي يعد

أعلى سلطة إدارية في مجلس الدولة حاول تدارك ذلك في٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٠ وقرر رئيسة استكمال إجراءات تعيين من تقررت صلاحيتهن من خريجات عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. يظل نمط التصويت الذي حدث في الجمعية العمومية الطارئة لمجلس الدولة والذي بلغت نسبته ٨٧%، والمبررات التي ساقها أعضاء الجمعية والتي استندت إلى الأعباء العائلية للمرأة موضع قلق شديد لدى المنظمة العربية لحقوق الإنسان بنوعية الوعي الخاص بحقوق المرأة وحقها في العمل.

والحكومة تعتمد أجندة تشريعية لا تتضمن إصلاحات سياسية

أعلنت الحكومة المصرية أجندتها التشريعية للفصل التشريعي الأخير من دورة مجلس الشعب الذي بدأ في نوفمبر/تشرين ثان الماضي. وقد تضمنت مشروعات قوانين تتعلق "بتنظيم ونقل الأعضاء البشرية" و"التأمين الصحي" و"التأمينات الاجتماعية والمعاشات" و"الضمان الاجتماعي" و"مكافحة الاتجار بالبشر" و"المحافظة على الوثائق" و"الوظيفة المدنية". وهي قوانين انتهى مجلس الوزراء من صياغتها أو مؤجلة من الدورة البرلمانية السابقة.

وفى ذات السياق أعلنت الحكومة أنها ما زالت تدرس قوانين التنظيمات النقابية المهنية، والجمعيات الأهلية، والجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي، وتنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، والإدارة المحلية.

وهناك ثلاث ملاحظات مهمة حول هذه اللائحة التشريعية وأولوياتها، أولاها أن بعض تلك القوانين لا تتوافر حولها معلومات كافية خصوصا أنها تتضمن تعديلات جوهرية تتعلق بدرجة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي.

وثاني هذه الملاحظات أن بعض هذه التشريعات كان قد تم سحبها بعد الاعتراضات والتحفظات الواسعة مثل قوانين حماية الوثائق وقانون الوظيفة المدنية، وهناك بواعث قلق من أن يتضمن قانون حماية الوثائق مزيداً من القيود على حرية تداول المعلومات والوصول إليها، خاصة وأن هذا القانون سبق طرحه وتم سحبه بعد اعتراضات كبيرة من المختصين. كما أن العديد من مشروعات هذه القوانين لم يتح مناقشتها من أصحاب المصلحة.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بغياب التشريعات التي تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مثل قوانين الأحزاب، ومباشرة الحقوق السياسية، ومجلس الشعب، حيث تم إقصاء المقترحات التي تتضمن الأخذ بنظام انتخابي يتيح الأخذ بنظام القوائم الحزبية الذي تعول عليه الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركتها السياسية. كما لم يتم توضيح المعالجة التشريعية بشأن انتهاء حالة الطوارئ في مايو/أيار ٢٠١٠ في ظل عدم الانتهاء من قانون مكافحة الإرهاب، بالإضافة لعدم الالتزام بإدراج عدد من القوانين التي تعهدت بها كقوانين التنظيمات النقابية والجمعيات الأهلية والإدارة المحلية وتداول البيانات والمعلومات. وهي القوانين التي تأخذ ترتيبا متأخرا في لائحة التشريعات التي سوف يتم صياغتها وإحالتها للبرلمان.

الجامعة العربية تضع أول خطة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

بعد مشاورات استغرقت أكثر من عام، اعتمدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في دور انعقادها الـ٢٨ (يناير/كانون ثان ٢٠١٠) مشروع الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والتي أعدها فريق الخبراء الذي شكلته اللجنة لذلك، وقررت رفع الخطة إلى المجلس الوزاري للجامعة تمهيداً لإقرارها.

وضعت الخطة بناء على اقتراح تقدمت به المملكة المغربية إلى المجلس الوزاري للجامعة العربية، وتبنته القمة العربية بالدوحة/قطر في مارس/أذار ٢٠٠٩.

وتهدف الخطة لوضع استراتيجية شاملة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان يجري العمل بها في مختلف البلدان العربية بما يمثل أرضية مشتركة فيما بينها، ولا تعد الخطة بديلاً عن الخطط الوطنية التي اعتمدتها بعض البلدان العربية.

وتتضمن الخطة إطاراً مرجعياً ومبادئ عامة تشمل قرارات الجامعة العربية، والمواثيق والاتفاقيات الإقليمية والقارية والدولية ذات الصلة، وتهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان والتعريف بالآليات والإجراءات، ورفع قدرات الموظفين المكلفين بالعمل في المجالات ذات الصلة، والتدريب وإدماج قيم حقوق الإنسان في التربية، والعمل على التصدي للانتهاكات

الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

ويعتمد تنفيذ منهجية العمل على اعتماد أطر مؤسسية واضحة وفعالة على المستويين الوطني والقومي، واستقطاب الكفاءات الوطنية، ورصد التمويل اللازم، وتخطيط وتنسيق الأدوار، ووضع البرامج وتعميم الخبرات والتجارب، كما تتضمن العمل في مجالات مواءمة التشريعات.

المغرب
متابعة تنفيذ توصيات "الإنصاف والمصالحة"

قدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ١٤ يناير/كانون ثان ٢٠١٠ تقريره النهائي حول تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ويقدم التقرير متابعة لتنفيذ التوصيات على مستوى المحاور الأربعة للهيئة: الكشف عن الحقيقة، جبر الأضرار الفردية، جبر الأضرار الجماعية، الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية.

ويذكر أن العاهل المغربي كان قد كلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي قدمت تقريرها الختامي في يناير/كانون ثان ٢٠٠٦.

واعتبر رئيس المجلس "أحمد حرزني" أن أغلبية التوصيات جرى تنفيذها، مؤكدا استفادة ٢٥ ألف شخص فيما يخص جبر الضرر الفردي، وموضحاً أن مجلسه ورث ٦٦ حالة اختفاء من أصعب الحالات، من أصل ٨٠٠ حالة من مجهولي المصير، وأنه لم يتبق منها سوى ٩ حالات لم يجر التوصل بعد لإجلاء مصيرها بسبب الإمكانات المادية واللوجيستية التي لم تسمح بتحر دقيق يسمح بالوصول لحقيقة الاختفاء.

ويلي تقديم التقرير النهائي حول توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إصدار ملاحق مفصلة تتعلق بالتعويض الفردي والكشف عن الحقيقة وجرد كامل لما تم إنجازه، إضافة إلى إنشاء وحدات تتبع للقضايا التي لم يتم حلها بعد، كالملفات غير المكتملة، وبعض قضايا جبر الضرر الجماعي.

وأكد "حرزني" أن تقديم التقرير يعتبر حدثا مفصليا ينهي فترة مهمة ويشير إلى دخول مرحلة جديدة من عمل المجلس، وأن دور المجلس في المرحلة المقبلة سيتركز في التفرغ لنشاطات تتطابق مع الهوية الأصلية لولايته القانونية والمتمثلة في حماية حقوق الإنسان والاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الحقوق المدنية، ومنها قضايا الهجرة والاتجار في البشر.

ونبهت "أمينة بوعياش" رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن أهم ما سجله التقرير هو التقدم في الكشف عن مجهولي المصير لكن بالمقابل لا تزال ٩ حالات يثور التساؤل عن كيفية متابعتها، وأنه رغم ما تم من تقدم كبير فيما يخص جبر الضرر الفردي والجماعي، إلا أن الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية لا تزال بطيئة.

فيما انتقد "عبد الحميد أمين" نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التقرير لتطرقه فقط لجوانب تقليدية في معالجة الملف، بينما أغفل توصيات المجلس حول استراتيجية لمنع الإفلات من العقاب وإلغاء عقوبة الإعدام وتقديم اعتذار رسمي للضحايا وللمجتمع المغربي، وأشار إلى أن تنفيذ توصيات الهيئة لم ينته ولكنه في الحقيقة يبدأ اليوم".

الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة

مع تعاظم الضغوط السياسية والثقافية والإعلامية لإسقاط خيار الأمة في مقاومة الاحتلال، تداعت المؤسسات الشعبية والسياسية والثقافية للتأكيد على الحق في مقاومة الاحتلال استناداً إلى الشرائع السماوية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، وإسقاط السياسات الاستعمارية التي تسم نضال الشعوب ومقاومة الاحتلال بالإرهاب والعنف.

نسق الملتقى المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، بالتعاون مع العديد من الهيئات الشعبية العربية والإسلامية والعالمية، وعقد الملتقى في بيروت في الفترة من ١٥ – ١٧ يناير/كانون ثان وشارك فيه أكثر من ألف شخص من مختلف البلدان العربية، وشخصيات دولية بارزة. وتضمنت فعالياته ندوات سياسية وقانونية وعلمية حول الحق في المقاومة، ومحاضرات لشخصيات عربية ودولية بارزة، وحلقات نقاش حول الخبرات الإنسانية للمقاومة، وأنشطة فنية وثقافية حول موضوع الملتقى. وصدر عن الملتقى بيان شامل يتوافر على موقع المركز. وشاركت المنظمة في مناقشة حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، ومثلها في هذا الملتقى الأمين العام.

سوريا
المنظمة تطالب السلطات بإيقاف العمل بقوائم منع السفر

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها لاستمرار ظاهرة إدراج المئات من النشطاء في العمل العام على قوائم المنع من السفر التي تضعها الأجهزة الأمنية السورية ويتم تجديدها بشكل دوري، ويوجد على هذه القوائم العديد من قيادات المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية.

ويستلزم سفر المثقفين والنشطاء السياسيين والإعلاميين الحصول على تصاريح خاصة من الأجهزة الأمنية بشكل روتيني عند سفرهم كل مرة.

وتعد الأجهزة الأمنية السورية هذه القوائم دون أحكام قضائية أو تحقيقات جنائية. وتظل أسباب المنع من السفر مبهمة دائماً، وبالاستناد لقانون الطوارئ.

وقد لاحظت "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا" في بيان لها في ٧ فبراير/شباط ٢٠١٠ عدم وجود مقياس أو أساس يحكم هذا المنع، وأن المنع امتد إلى العشرات من أعضاء وأصدقاء المنظمة وأقاربهم نساءً أو رجالاً دون علمهم أو معرفة السبب ولا يعلمون بالمنع إلا عند وصولهم للحدود أو عند تقدمهم لتجديد جوازات سفرهم.

وأظهر البيان أوجه المعاناة التي يتعرض لها المواطنون من جراء هذا المنع الذي يعيق أحياناً سفرهم لتلقي العلاج أو لاعتبارات التعليم والعمل في الخارج وأكدت عدم مشروعية هذه القرارات ودعت لإلغاء هذا الإجراء.

اليمن
.. وتطالب السلطات بإطلاق سراح "محمد المقالح"

جددت المنظمة مطالبتها للسلطات اليمنية بإطلاق سراح الصحفي "محمد المقالح" رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت" والذي تم اختطافه يوم ١٧سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، ورفضت السلطات الأمنية الكشف عن مصيره، ولم تعلن أنه في قبضتها إلا عند إحالته للتحقيق في ٣ فبراير/شباط ٢٠١٠.

وتعرب المنظمة عن قلقها العميق مما أعلنته منظمات حقوق الإنسان اليمنية ومنها المرصد اليمني لحقوق الإنسان عن تعرضه لأنواع مختلفة للتعذيب الجسدي والنفسي، وتهديده بالقتل وتمثيل عمليات إعدام وهمية ضده، وما أشارت إليه مصادر نقابة الصحفيين لوضعه الصحي السيئ عند مقابلتهم له أثناء التحقيق لدى النيابة العامة في ٣ فبراير/شباط، وإضرابه عن الطعام منذ أسبوعين.

وتحمل المنظمة السلطات اليمنية مسئولية أمن وسلامة "محمد المقالح" بعد أن رفضت النيابة العامة التي تحقق معه الالتفات لمعاناته الصحية وما تعرض له من تعذيب ورفضها وضعه تحت الرعاية الصحية.

..وتطالب بإسقاط العقوبة ضد ياسر الوزير

أعربت المنظمة عن قلقها البالغ للحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة، – محكمة أمن دولة – وتمثل شكلاً من أشكال القضاء الاستثنائي بالسجن لمدة ثماني سنوات بحق الناشط الحقوقي "ياسر الوزير" عضو المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، والذي حوكم بتهمة تشكيل جماعة مسلحة قبل شهرين وصدر بحقه هذا الحكم.

ووفق المصادر الحقوقية اليمنية فإن "ياسر الوزير" تعرض للاختطاف قبل عام ونصف من قبل جهاز الأمن السياسي وتعرض للتعذيب والحبس الانفرادي لمدة ثلاثة أشهر عقب القبض عليه، على خلفية رصده وتوثيقه للانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان في صعدة بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية.

وقد شهدت محاكمته إخلالا جسيماً بضمانات المحاكمة العادلة حيث لم تتوفر العلنية في محاكمته، ولم يُمكن من الدفاع عن نفسه ولم يحضر عنه محام، فضلا عن كون المحكمة التي أصدرت الحكم استثنائية لا تتوافر فيها معايير وضمانات المحاكمة العادلة.

مصر
المنظمة تطالب بوقف الاعتقالات التعسفية للإخوان المسلمين

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها من استئناف السلطات الأمنية لحملاتها لاعتقال كوادر وقيادات جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية، والتي طالت بعض قيادات مكتب الإرشاد وغيرهم من القيادات في مختلف المحافظات.

وتأتي هذه الاعتقالات بعد فترة تهدئة تم خلالها حفظ التحقيقات في قضية التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وإطلاق سراح جميع المتهمين في هذه القضية، وترى

المنظمة أن معظم الاعتقالات التي تتم لكوادر وقيادات جماعة الإخوان المسلمين تأخذ طابعاً سياسياً وليس قانونياً، تؤيده الكثير من قرارات النيابة العامة بإطلاق سراحهم وتعتبر المنظمة هؤلاء الأشخاص سجناء رأي وتطالب بالإفراج عنهم.

.. وتطالب باحترام أحكام القضاء بشأن المنتقبات

استمرت أزمة المنتقبات مع إدارة عدد من الجامعات المصرية التي حظرت دخول المنتقبات سواء للحرم الجامعي أو في تمتعهم بالحق في السكن بالمدن الجامعية للطالبات المغتربات أو في أدائهن للامتحانات الجامعية بالنقاب.

وكانت هذه الأزمة قد شهدت جدالاً قانونيا أمام محاكم مجلس الدولة حول أحقية الجامعات المصرية في حظر ارتداء النقاب داخل المؤسسات الجامعية للطالبات المنتقبات. وطعنت طالبات منتقبات على هذه القرارات، وقضت المحكمة الإدارية العليا بوقف العمل بهذه القرارات، لكن استمرت الجامعات في عدم الاعتداد بهذه الأحكام إلا بالنسبة لمن صدرت لصالحهن هذه الأحكام واللائي قمن بإقامة دعاوى قضائية على الجامعات.

وتطرح قضية القيود الرسمية المفروضة على انخراط الطالبات المنتقبات في مؤسسات التعليم الجامعي عدداً من الإشكاليات حول مبادئ سيادة القانون والانصياع لأحكام المحاكم وكفالة حرية المعتقد والحق في الحرية والأمان الشخصي، حيث تشكل مثل هذه القرارات انتهاكاً لهذه الحقوق.

الأردن
المنظمة تستنكر القبض على موفق محادين وسفيان التل

استنكرت المنظمة قرار سلطات الادعاء العام بمحكمة أمن الدولة في الأردن، بتوقيف الكاتب السياسي "موفق محادين" و"سفيان التل" الخبير البيئي لمدة أسبوعين في ١٠فبراير/ شباط، وإيداعهما بمركز إصلاح وتأهيل الجويدة، على خلفية الاتهامات الموجهة لهما بالإساءة إلى الأردن والجيش.

وكان الادعاء العام قد تحرك على إثر بلاغ قدمته مجموعة من المتقاعدين العسكريين بدعوى الإساءة للجيش والشهداء، وأن "محادين" و"التل" قد علقا على ما تكشف من مساهمة الأجهزة الأمنية الأردنية في إطار الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان.

وتعتبر المنظمة أن ما أدلى به "محادين" و"التل" يدخل في نطاق حرية الرأي والتعبير وحقهما في نقد أداء السلطات العامة، وأن الاتهامات الموجهة لهما تتسم بالعمومية وفضفاضة وتتسع لتشمل أفعال من قبيل حرية الرأي والمعتقد السياسي. وتطالب السلطات بإسقاط هذه الاتهامات استكمالاً لإطلاق سراحهما.

تونس
وتطالب بالتحقيق في شكوى خميس الشماري، ونشطاء حقوق الإنسان

تتابع المنظمة بقلق بالغ الإضراب عن الطعام الذي بدأه أ."الشماري" الكاتب العام الأسبق للرابطة التونسية والناشط الحقوقي والسياسي المعروف في ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١٠ للاحتجاج على القمع المسلط عليه منذ مدة، والمتمثل في محاصرة منزله منذ أشهر من طرف أعوان الأمن بالزي المدني ومنعهم جميع زواره باستثناء أفراد عائلته من الدخول إليه، فضلاً عن منعه من دخول مقرات الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد، والحد من حريته في التنقل بدون أي مبرر أو سند قانوني، ويتعلل القائمون على كل ذلك بـ "التعليمات".

هذا ويخضع عدد من النشطاء الحقوقيين إلى متابعة لصيقة لهم من قبل أعوان رجال الأمن الذين يرابطون قرب منازلهم وأمام مقرات عملهم متعدين على حريتهم الشخصية بدعوى تطبيق التعليمات أيضا. وقد طالت هذه الملاحقة خاصة الأساتذة "راضية النصراوي" و"العياشي الهمامي" و"محمد عبو" و"لطفي حجي". كما تعرض الصحفي "سفيان الشورابي" للتفتيش الدقيق بالمطار وحجز كتب كانت بحوزته رغم أنها لا علاقة لها بالشأن التونسي.

وعبرت الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن تضامنها مع أ."الشماري" وبقية النشطاء وطالبت برفع الحصار المضروب على منزله والكف عن ملاحقة النشطاء، المذكورين وغيرهم واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين ومنها حق التنقل وحرمة المسكن والحق في حماية الحياة الشخصية، وأكدت أن "التعليمات" لا يمكن أن تعوض القانون وأن تطبيقها لا يغني عن المساءلة لكل من يخرقه. كما دعت النيابة العامة إلى التحقيق بجدية في الشكاوي المرفوعة إليها بخصوص هذه الانتهاكات وإحالة كل من يثبت مشاركته إلى القضاء المختص.

مبادرات ومواجهات

"إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،..إذ تضع في اعتبارها أن منع الفساد والقضاء عليه هو مسئولية تقع على عاتق جميع الدول، وأنه يجب عليها أن تتعاون معاً بدعم ومشاركة أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إذا كان يراد لجهودها في هذا المجال أن تكون فعالة،.."(من ديباجة الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد)

في العراق كشفت "شذى الموسوي" عضو اللجنة المالية في البرلمان عن عمليات فساد ضخمة جرت في موازنات الأعوام الأربعة المالية السابقة، فموازنة ٢٠٠٥ رفضها ديوان الرقابة المالية نظراً لوجود خلل كبير فيها، وطالب الحكومة ومجلس الوزراء أن يقوما بإجراء معين لكنهما لم ينفذا هذا الطلب، ولذلك لم يصادق عليها مجلس النواب، والحكومة لم ترسل الحسابات الختامية للعام ٢٠٠٦ وما بعدها إلى البرلمان، وأقرت "الموسوي" بأن اللجنة المالية سكتت عن مناقشة الكثير من الأرقام التي لا تقتنع بها لعدم خلق مشكلات قد تتحول لمشكلات سياسية وتعطل إقرار الموازنة الأخيرة من الدورة البرلمانية، وتمنت أن يتمكن البرلمان القادم من محاسبة الحكومة على مخالفاتها.

وفي الجزائر أعرب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عن قلقه الشديد إزاء تفشي الفساد في قطاعات حساسة في الدولة، وأمر حكومته في وثيقة وجهها إلى الوزير الأول "أحمد أويحيى" بإخضاع المسئولين لمراقبة خاصة ومستمرة. ووجه تعليمات بتشديد المراقبة على مواقع المسئولية التي يشتبه في تحولها إلى مراكز لتعاطي الرشوة والفساد. ومراقبة مؤشرات الثراء التي قد تظهر فجأة. وطالب بالإسراع في إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.

وفي المغرب استقبل وزير "عصرنة القطاع العام "محمد سعد العلمي" منصبه الجديد بالتعهد بالحد من الفساد، فعقد لجنة وزارية للإشراف على الإجراءات الحكومية لمحاربة الفساد. وصاغت اللجنة مجموعة من التوصيات منها إطلاق حملة لمحاربة الفساد تستهدف المدارس والمخيمات الصيفية وتوعية التلاميذ حول مخاطر الإدارات الفاسدة. وضرورة أن يكون التعامل مع الإدارات سهلا بالنسبة للمواطنين. وتقدمت بمقترح لتأسيس خط هاتفي لاستقبال الشكاوى من الذين يستعملون الخدمات المحلية وكذا تمكين المواطنين من تقديم شكاوى عبر البريد الإلكتروني. ودعوة الوزراء إلى تأسيس مدونة أخلاق تسري على كافة الموظفين العموميين. ووافق كل الوزراء على جعل الخدمات أكثر شفافية وسهولة وجعل الوكالات الحكومية تتحمل مسئولية أكبر عن المعايير الأخلاقية. ودعوا أيضا إلى اعتماد الأساليب الإلكترونية لتقليص عمليات الفساد.

وفي مصر أشار وزير الدولة للتنمية الإدارية **د."أحمد درويش"** إلى أنه تم استحداث نظام جديد طبقته ٢٨ جهة يسمح بوجود شخص مكلف باستقبال الشكاوى والعمل على إيصالها للجهة المختصة. وأنه خلال العام ٢٠٠٩ استقبلت هذه الآلية نحو ١,٢ مليون شكوى و٣٠٠ ألف رسالة، **ورأى د."درويش"** أن سبب الفساد الإداري ليس الموظف، وإنما المواطن الذي يرفض الوقوف في "الطابور" على سبيل المثال لإنهاء خدمته أو لأنه "مستعجل " فيقوم بدفع رشوة للموظف للتحايل وإنهاء خدمته سريعاً.

ومن ناحية أخرى قرر مركز الدراسات الريفية في تقريره الشهري عن الفساد في مصر في ديسمبر/كانون أول أن حصاد المؤشر النقدي للفساد يقدر بمليار و٤٦ مليون و٧٥٣ ألف جنيه مصري، وعلى مستوى القطاعات، ذكر أن الإدارة المحلية تأتي في المرتبة الأولى ثم يليها القطاع الزراعي والإسكان ثم النقابات والأوقاف.

(للاطلاع على التقارير الشهرية التي يصدرها المركز : www.falaheen.org

وفي الأردن أوضح رئيس هيئة مكافحة الفساد في ١٣ يناير/كانون ثان أنّ الهيئة نظرت خلال العام الماضي ١٨٩ قضية، وأحالت ١٦٠ منها للجهات القضائية، ولا يزال الباقي قيد التحقيق، وأشار إلى أن هذه القضايا شملت الاختلاس واستثمار الوظيفة والرشوة والمساس بالمال العام والاحتيال والتزوير والإخلال بالواجبات الوظيفية وغيرها من قضايا الفساد المختلفة.

المنظمة تدين حملات كندية بحق مؤسسني الميزان والحق الفلسطينيتين

شنت مؤسسة الحقوق والديمقراطية الكندية حملة مشبوهة بحق المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان والتي استهدفت كل من مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق على صلة بدورهما البارز في رصد الانتهاكات وجرائم الحرب الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال والعدوان والحصار الإسرائيلي، وقال مسئولو المؤسسة التي أسسها البرلمان الكندي في العام ١٩٨٨ أنهم يعملون على منع وصول التمويل لكل من المنظمتين باعتبار أنه لا توجد ضمانات للحيلولة دون وصول الأموال التي تصلهما إلى جماعات المقاومة الفلسطينية التي وصفتها بالإرهاب.

وقد أدانت المنظمة هذه الحملة وأهدافها، وترى أنها تتسق مع سياسات الحكومة الكندية المنحازة للاحتلال والعدوان الإسرائيلي، على نحو ما تظهره مواقف كندا في المحافل الدولية، وخاصة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وإذ تؤكد المنظمة على تضامنها مع المنظمتين الفلسطينيتين، فإنها تشيد بحملة التضامن العربية والدولية معهما وتدعو لتكثيفها.

.. وتشارك في أعمال اللجنة العربية الدائمة بالجامعة العربية

شاركت المنظمة في أعمال الدورة الـ ٢٨ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يناير/كانون ثان، والتي ناقشت التصدي للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وإعداد لائحة الإجراءات الفعالة للتصدي لهذه الانتهاكات، كما ناقش تقرير وتوصيات اللجنة الفرعية المتخصصة التابعة للجنة ولائحتها الداخلية، وعرض خلال الاجتماع مشروع تحديث ميثاق حقوق الطفل العربي. وقد مثل المنظمة في أعمال الاجتماع الزميلان "علاء شلبي" و"معتز عثمان" الباحثان بالأمانة العامة، كما شارك الزميل "محمد الرقاد" مسئول العلاقات الدولية في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن.

..وتشارك في تنظيم محاضرة للمفكر العربي د."عبد الحسن شعبان"

نظم البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، في ١٤ يناير/كانون ثان ٢٠١٠ محاضرة للمفكر والحقوقي د."عبد الحسين شعبان" تحت عنوان " جرائم غزة .. محاكمة إسرائيل بين القانون والسياسة " بمقر نقابة الصحفيين في القاهرة، تمحورت حول مدى إمكانية محاكمة إسرائيل بين السياسية والقانون، وما دور السياسية في التأثير على القانون؟ وما هي السبل المطروحة للوصول إلى محاكمة القادة الإسرائيليين عن ارتكابهم جرائمهم ضد العرب وخاصة في العدوان على غزة؟ وقد عقب على موضوع المحاضرة كل من أ." سيد عبد الغنى" عضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب وأ."أحمد بهاء الدين شعبان" عضو مؤسس حركة كفاية وأ."عبد القادر ياسين" الكاتب والباحث الفلسطيني البارز، وانتهت الجلسة بمناقشات عامة حول المحاضرة.

.. وتشارك في تأسيس التحالف الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا حول الأمن الإنساني

عقد المركز الإقليمي للأمن الإنساني بالتعاون مع معهد السلام بمكتبة الإسكندرية ومنتدى غرب آسيا وشمال أفريقيا "وانا" والوكالة الكندية للتنمية مؤتمراً إقليمياً في الفترة ٢٧ -٢٨ يناير/ كانون ثان ٢٠١٠ بمكتبة الإسكندرية حول مفهوم الأمن الإنساني، تناول أفضل الممارسات في مجال إدارة وتعزيز الأمن الإنساني في إطار منطقة غربْ آسيا وشمال أفريقيا، والتحديات التي تواجه مفهوم الأمن الإنساني من المنظور الإسلامي والفلسفي والاجتماعي والتنموي والبيئي، وسبل المضي قدماً في تعزيز الأمن الإنساني.

حضر المؤتمر مجموعة من الخبراء والقادة والأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني، ومثل المنظمة أ."محسن عوض" الأمين العام وأ."إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة. وقدم الأمين العام ورقة عمل تضمنت قراءة في تقرير "التنمية الإنسانية: تحديات الأمن الإنساني" الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر يوليو/تموز ٢٠٠٩.

وكان من نتائج المؤتمر الإعلان عن تشكيل التحالف الإقليمي للأمن الإنساني في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

..وتشارك في أعمال المؤتمر الإقليمي للحق في التجمع والتنظيم

نظم المركز العربي لتطوير حكم

القانون والنزاهة بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان وبالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات غير الحكومية العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان المؤتمر الإقليمي حول الحق في حرية التجمع والتنظيم، والذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٠ إلى ١٣ فبراير/ شباط.

تضمن المؤتمر إطلاق التقرير الأول حول الحق في التجمع والتنظيم في العالم العربي والذي تضمن عرض أوراق خلفية تناولت الإطار القانوني لممارسة هذين الحقين وإشكاليتهما في البلدان العربية.

.. وتستقبل رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان

بدعوة من المنظمة، اجتمع الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام والزملاء أعضاء وحدة البحوث والدراسات بالدكتور "محمد المخلافي" رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان بمقر المنظمة بالقاهرة في ١١ فبراير/شباط.

جاء الاجتماع في سياق التعاون بين المؤسستين، واستجابة للتطورات الراهنة في اليمن والمخاوف من استمرار التدهور الحاصل على صعيد أوضاع حقوق الإنسان.

تناول الاجتماع أهم الإشكاليات الراهنة، والتداعيات الناتجة عن المطالب الشعبية في الجنوب والمخاوف من الانفصال، واختلاط ذلك بالنزاع الدائر مع الحوثيين في إقليم صعدة والملاحقة اليمنية المدعومة دولياً للجماعات المتشددة.

المنظمة المصرية تعقد جمعيتها العمومية

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية العادية في ٢٠١٠/١/٢٢، وناقش الاجتماع تقرير نشاط المنظمة والتقرير المالي والميزانية، والجمعية العمومية هذه التقارير.

وأجريت انتخابات التجديد الثلثي لعضوية مجلس إدارة المنظمة، وأسفرت عن استمرار كل من أ. "إيهاب ناجي حسن"، وأ."ضياء رشوان"، وأ."عصام شيحة"، وأ."غادة شهبندر"، ود."مصطفى كامل السيد". كما أجرى مجلس الإدارة الجديد للمنظمة انتخاب أماناته، وانتخب أ."حافظ أبو سعدة" رئيساً للمنظمة، وأ."جاسر عبد الرازق" أميناً عاماً جديداً للمنظمة، ووجه المجلس الشكر للأستاذ "حافظ أبو سعدة" على الجهود التي بذلها خلال توليه موقع الأمين العام منذ العام ١٩٩٨.

لجنة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة تجيز التقرير الرباعي للمنظمة

أجازت لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دور انعقادها العادي في الفترة ٢٥ /١ إلى ٣ /٢/٢٠١٠ التقرير الرباعي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ في سياق مراجعة تقارير المنظمات غير الحكومية الحاصلة على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يستكمل هذا الإجراء بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توصيات اللجنة.

والمنظمة العربية في الأردن تكرم جيل الرواد من الحقوقيين

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن في ٢٠١٠/١/١٠ احتفالا لتكريم عدد من الشخصيات والمؤسسات التي ساهمت، وتساهم في دعم الحركة الوطنية والعربية لحقوق الإنسان. برعاية المهندس "خليل عطية" الذي شارك في افتتاح الاحتفال.

تضمنت لائحة المكرمين أسماء ثمانية من الرواد الراحلين هم: الأساتذة "سليمان الحديدي" و"حمد الفرحان" و"مؤنس الرزاز" و"نجيب الرشيدات" و"أمين شقير"، و"كمال الشاعر"، و"أنيس المعشر"، و"حسن خريش"، وفاء لدورهم الرائد في تأسيس الحركة الوطنية لحقوق الإنسان.

كما شملت لائحة المكرمين السيدات والسادة "ليل شرف" و"نزار جردانه" "صالح العرموطي" و"تيسير الحمصي" و"حسين مجلي" و"خالد الطراونة" و"نجيب الرشدان"، و"هاني الدحلة" و"فخري البلبيسي" و"ليث شبيلات" و"جميل مرقة" و"جعفر الشامي" و"جميل هلسة" و"كفاية البشيتي" و"حاكم الفايز"، و"محسن عوض" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. كما شملت لائحة التكريم عدداً من الصحف ومؤسسة مصرفية لدورها في تعزيز حقوق الإنسان.

ركز أ."محسن عوض" في كلمته على الدور الفعال الذي ساهم به قادة الحركة الأردنية لحقوق الإنسان في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأم وتعزيز نشاطها ودعمها مادياً وأدبيا جنباً إلى جنب مع دورهم الريادي في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن.

كارين أبو زيد .. عطاء لا ينتهي

هي السيدة "كارين كونينج أبو زيد" المفوض العام الأسبق لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، والتي انتهت فترة ولايتها مع نهاية العام ٢٠٠٩.

هي الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في العلوم السياسية والدراسات الإسلامية التي كرست حياتها لمساعدة الشعوب المظلومة، فهجرت الجامعات الأمريكية وانضمت لجامعة ماكريري بأوغندا، ثم رافقت زوجها الأكاديمي السوداني الراحل "عبد الرحمن أبو زيد" ورفاقه الأفذاذ من أمثال د."محمد عمر بشير" في تأسيس جامعة جوبا في جنوب السودان، والتي جسدت تمسكهم بوحدة بلدهم ومستقبله الذي يتأسس على الديمقراطية والمواطنة والمساواة.

في العام ١٩٨١، انضمت إلى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ولعبت أدوراً رئيسة في أفريقيا، شملت أوغندا وإثيوبيا وتشاد والسودان في زمن المجاعة والجفاف، قبل أن تساهم في تنسيق عودة لاجئي الفصل العنصري في ناميبيا ١٩٨٩، وتقود عملية توطين مئات الآلاف من اللاجئين الليبيريين على الحدود مع سيراليون ١٩٩٠، ثم تشارك في عمليات إغاثة وإنقاذ ملايين اللاجئين والنازحين في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، وانتقلت بعدها لموقع مدير المكتب التنفيذي للمفوضية.

انضمت إلى الأونروا في أغسطس/آب ٢٠٠٠، وأشرفت على برامج الخدمات والصحة والتعليم، قبل أن تتقلد موقع المفوض العام في أغسطس/آب ٢٠٠٥، وترافق المعاناة القاسية التي عاشها الشعب الفلسطيني خلال السنوات العجاف الماضية من عمر الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

لعبت الدور الأبرز في توفير المساعدات والإغاثة الإنسانية اللازمة لأكثر من مليون ونصف المليون لاجئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم تتردد للحظة في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة أو في وصفها بجرائم الحرب، ومواجهة التضييق الإسرائيلي على جهود الأونروا وتحركات موظفيها، ولم ترضخ لضغوط بلدها الحثيثة لمنعها من التصريح بإدانة هذه الجرائم.

ولم تتوان في السماح بفتح منشآت الأونروا كملاذ آمن للمدنيين الفلسطينيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وخاصة خلال العدوان على غزة ٢٠٠٨، وثابرت لاستصدار الإدانة من الأمم المتحدة لهذه الجرائم بحق المدنيين ومنشآت الوكالة، كما لم تتوقف عن ملاحقة حقوق الوكالة حتى أجبرت الاحتلال على الاعتذار وسداد التعويضات اللازمة.

والمجتمع العربي مدين للسيدة "أبو زيد" بعطائها الإنساني غير المحدود، والذي أصبح ملهماً لغيرها، وسيبقى دورها مقدراً في الضمير العربي.

شارك في تحرير هذا العدد :
أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي
الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
ت : ٢٤١٨١٣٩٦
فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
aohr@link.net
موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :
داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ١٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٥٨١٨٣٥.
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.